أنماط الإستر اتيجية و مقوماتها الأساسية

(دراسة نظرية)

نورا رياض عبدالله

ماجستير في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد
قسم الدراسات الدولية
nouraaldabagh@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.493

ملخص :

لا شك في أن الإستراتيجية تتطلع إلى طرائق تحقيق الأهداف. على الرغم من أن مفهوم الإستراتيجية نشأ في القطاع العسكري، إلا أنه بات مستخدماً في جوانب الحياة جميعها والقطاعات كافة. الأمر الذي جعله جزءًا من إستراتيجيات مختلفة تستخدم لتحقيق الأهداف المطلوبة في المجال الذي وجدت فيه. وبالتالي يُقسم المفهوم على أنواع وأنماط عدة: مثل الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية. إذ يهدف كل نوع من هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف في الدولة الذي تنفذ فيها. إذ من المهم أن تدعم هذه الاستراتيجيات السياسات التي تتبعها الدولة في الحرب والسلم. و إن نجاح الإستراتيجيات ودعمها للسياسات يعتمد على وضوح الأهداف والتماسك المنطقي بينها وعدم تناقضها، فضلاً عن واقعيتها. و من ثم يساعد ذلك على استخدام الاستراتيجية بطريقة فعالة وبتكاليف أقل لتحقيق تلك الأهداف. و عليه، يجب توفر المقاومات (المادية و المعنوية) ومحاولة دمجهما وتوظيفهما بشكل صحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: أنماط الإستر اتيجية، الإستر اتيجية الإقتصادية، الإستر اتيجية الشاملة، التحولات الإستر اتيجية.

Patterns of Strategy and Their Fundamental Components (A Theoretical Study)

College of Political Science/University of Baghdad
Department of International Studies
Nora AL-Dabbag

ABSTRACT:

Undoubtedly, strategy aims at achieving objectives. Although the concept of strategy originated in the military sector, it has become utilized in all aspects of life and across various sectors. This has made it a part of different strategies employed to achieve desired goals in the respective fields they are applied to. Consequently, the concept is divided into various types and patterns, such as political, economic, social, cultural, media, diplomatic, and military strategies. Each type of these strategies aims at achieving the greatest possible number of objectives in the state where it is implemented. It is important that these strategies support the policies pursued by the state in times of war and peace. The success of strategies and their support for policies depends on the clarity of objectives, their logical coherence, and lack of contradiction, as well as their realism. This helps in using strategy effectively and at lower costs to achieve those objectives. Therefore, the availability of resources (both material and moral) and the attempt to integrate and employ them correctly are necessary to achieve the desired goals.

KEYWORDS: Patterns of Strategy, Economic Strategy, Comprehensive Strategy, Strategic Transformations.

المقدمة :

لاشك في أن الإستراتيجية تبحث في الوسائل التي تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف، إذ على الرغم من نشأة (الإستراتجية) بطابع عسكري، إلا إن التحول الحاصل لها بوصفها مفهوماً جعلها متعددة الأنواع، جعلها ومتداولة في جوانب الحياة كافة داخل الدولة، و في قطاعاتها كافة. الأمر الذي جعل الطابع العسكري للمفهوم، واحداً من مجموعة أنماط لإستراتيجيات مختلفة ظهرت في الدولة الواحدة ؛ لتقوم بتحقيق الأهداف المرجوة في الجانب، او القطاع الذي وجدت فيه من جانب آخر.

و بناءً عليه، أخذت الإستراتيجية تقسم على أنواع و أنماط عدة منها : (السياسية و الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و الاعلامية و الدبلوماسية و العسكرية)، ساعية من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف التي تنشدها الدولة التي وجدت فيها، مما ينطوي عليه دعم للسياسات التي تتخذها الدولة في أوقات السلم و الحرب بناءً على إستراتيجيتها المعتمدة.

إن نجاح الإستراتيجيات و دعمها لسياسات الدولة و تحقيقها للأهداف بصورة سليمة و ناجحة يعتمد على وضوح الأهداف، و الإتساق المنطقي بينها و عدم التناقض فيها، ناهيك عن واقعيتها، مما يؤدي إلى عمل الإستراتيجية بفاعلية قصوى و تكاليف أدنى تساعدها على تحقيق تلك الأهداف.

و من أجل تحقيق ذلك، لابد من توافر نوعين من المقومات (المادية و المعنوية) و السعي من أجل تكاملهما و توظيفهما بصورة صحيحة ؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من جهة، و ضمان نجاح الإستراتيجية المعمول بها و إستمراريتها من جهة ثانية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية إتخاذ إستراتيجيات فعالة، وملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة في جميع المجالات. و إن فهم العوامل التي تؤثر في نجاح الإستراتيجيات ؛ يساعد في تحسين عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم.

مشكلة البحث :

تُطبق الإستراتيجية في العديد من المجالات والقطاعات، سواء السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو الاعلامية أو الدبلوماسية أو العسكرية. وعلى الرغم من أهمية هذه الإستراتيجيات في تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسساتية، إلا أن هناك تحديات ومقاومات عدة واجه تنفيذ ، و نجاح تلك الإستراتيجيات. وهذا ما يحتاج إلى دراسة نظرية

تهدف إلى فهم أنماط الاستراتيجية، و المقومات الأساسية التي تؤثر في تطبيقها و تحقيق أهدافها بصورة ناجحة.

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة : أن وضوح الأهداف والتنسيق المنطقي بينها، و عدم وجود تناقض فيها يلعب دورًا هامًا في نجاح، و فاعلية الإستراتيجيات من حيث التطبيق. إذ أن التحقق من وجود المقومات : المادية والمعنوية، و توظيفها بشكل صحيح لتطبيق الإستراتيجية، يلعب دورًا رئيسيًا في ضمان إستمرارها، وتحقيق الأهداف المطلوبة.

منهجية البحث :

تُعد الاستراتيجية عنصرًا حاسمًا لتحقيق الأهداف، و دعم السياسات في زمن السلم و الحرب. ولذلك، تأتي الحاجة إلى تجديد مفهوم الإستراتيجية، و دراسة أنواعها وأنماطها وتحليلها بشكل متكامل. عبر بناء منهج بحثي إستقرائي و إستنباطي. يرتكز على تحليل البيانات، و المعلومات المتاحة لإستخلاص إستنتاجات جديدة تسهم في تطوير المفهوم الإستراتيجي الحالي.

هيكلية البحث :

قُسم البحث على مبحثين : المبحث الأول أنماط الإستراتيجية : يتناول هذا المبحث أنماط الاستراتيجية وفقًا لأربعة مطالب رئيسة، يتضمن المطلب الأول الإستراتيجية السياسية التي تعنى بتحقيق أهداف الأمة في المجال السياسي وتعزيز قدرتها على التأثير في القرارات الدولية. أما المطلب الثاني، فيتناول الإستراتيجية الاقتصادية ودورها في تعزيز التنمية وتحقيق إزدهار إقتصادي للأمة. أما المطلب الثالث، فيدرس الاستراتيجية العسكرية وأثرها على الأمن القومي والدفاع عن الأمة. أما المطلب الرابع، فيشمل الاستراتيجية القومية الشاملة التي تركز على تعزيز الهوية والروح القومية و توحيد الأمة.

أما المبحث الثاني، يهدف إلى دراسة المقومات الأساسية للإستراتيجية، ويتم تقسيمه على مطلبين رئيسيين : يتناول المطلب الأول المقومات المادية للإستراتيجية، مثل : الموارد الإقتصادية و التقنية و البشرية. أما المطلب الثاني : يركز على المقومات غير المادية أو المعنوية للإستراتيجية، مثل القيادة الحكيمة و الروح الوطنية و الثقافة و التعليم. إن فهم هذه المقومات ودراسة أهميتها قادر على تحسين الأداء الإستراتيجي وتعزيز التنمية الشاملة للأمة.

المبحث الأول : أنماط الإستر اتيجية

تتضمن الإستراتيجية أنماطاً متعددة نظراً لكونها مفهوماً مهماً يدخل في مجالات الحياة كافة، و من أبرز تلك الأنماط و أهمها :

المطلب الأول : الإستر اتيجية السياسية:

إن الصلة و العلاقة التي وضعها منظرو الإستراتيجية في القرن التاسع عشر بين السياسة و الإستراتيجية ظلت قائمة حتى الوقت الحاضر، لأن حقيقة الإستراتيجية ذات أصل عسكري أدت الى إشكاليات طُرحت منذ القدم بين السلطة المدنية (السلطة المتمثلة بالحاكم و سطوته عليها)، و السلطة العسكرية.فالسلطة المدنية أمتلكت نزعة تجاوزت مناخها و بيئتها من أجل التدخل في العمليات العسكرية، و هذا مالم ترضَ به السلطة العسكرية [1].

لكن مع مرور الوقت و جراء التطور الحاصل على مفهوم الإستراتيجية الذي بات يأخذ أبعاداً جديدة و متعددة، تم التسليم بان الإستراتيجية هي عمل من أعمال الدولة، خاصة و إنها ترسم خططاً لمختلف الميادين و القطاعات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو العسكرية، بشكل تكون فيه عبارة عن وحدة متكاملة و كلاً لا يتجزأ وصولا الى أرفع أنواع الإستراتيجية و هي (الإستراتيجية الشاملة) [2].

و عليه فإن الإستراتيجية السياسية تعالج أهدافاً سياسية، تضم مجموعة خطط لإدارة شؤون الدولة مثل رسم السياسة الداخلية و الخارجية للدولة، و كل ما يتعلق بأهداف الدولة العليا و أمنها القومي و مصالحها الحيوية سواء كانت تلك الأهداف سياسية أو اقتصادية أو أمنية مثل منظومة القيم السياسية التي تحكم النظام السياسي في الدولة، سواء كان النظام ديمقراطياً يعتمد التعددية السياسية أو نظاماً مركزياً شمولياً [3].

و في العموم فإن نجاح إستراتيجية ما في مكان أو بيئة معينة لا يعني بالضرورة نجاحها في مكان آخر، فالإستراتيجية توضع بحسب متطلبات و إحتياجات الهدف الذي وضعت من أجله، و عليه فإن الأهداف المرجو تحقيقها تتأتى أولوياتها على وفق الرؤى و التصورات السياسية

(1) صلاح نيوف، مدخل الى الفكر الاستراتيجي، (الدانيمارك، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، بلا سنة)، ص 9.

(2) صباح عبد الحميد الشيخلي، معيار الوطنية و المواطنة في تشكيل الاجهزة الامنية العراقية، محررا في : علاء عكاب خلف، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، (بغداد، بيت الحكمة، 2011)، ص 353.

(3) امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، دراسات استراتيجية، العدد 19، (ابو ظبي، 1998)، ص 12.

و الدولية، مما يجعل التطبيق الناجح لأية إستراتيجية يستدعي إخضاع كل الوسائل المختلفة للأهداف السياسية، على ان تكون تلك الوسائل كافية لتحقيق تلك الاهداف و منسجمة معها [4].

بعبارة أخرى : ان سياسة الدولة لا تنحسر في وضع الأهداف الإستراتيجية فحسب، بل تعمل على خلق الظروف المناسبة لتحقيق تلك الإهداف، إذ ان وظيفة السياسة تتمثل في تحقيق المواءمة بين الأهداف و الأدوات و الإمكانيات المتاحة، و بما يتناسب مع سياسة الدولة و النظام السياسي الموجود فيها [5].

و لكي نؤسس لإستراتيجية سياسية فعالة، يجب ان نربط الإستراتيجية السياسية للدولة بعوامل عدة الواجب توافرها و هي : تمتين الائتلافات الداخلية و الخارجية للدولة أولاً، و إيجاد رؤية وطنية شاملة ثانياً، فضلا عن إيجاد إستجابة للنظام السياسي لما يتم تصميمه من خطط و رؤى إستراتيجية ثالثاً، و بلورة الإرادة الوطنية و الحفاظ عليها رابعاً، و السعي من أجل جعل القرار السياسي مرتكزاً على المعرفة بما تمتلكه الدولة من قدرات و وسائل بغية تحقيق الهدف خامساً، مما يؤدي الى تطوير الإستراتيجية السياسية لتعطي أفضل النتائج التي تتناسب مع وضع الدولة القائم [6].

ففي أوقات السلم تعد الإستراتيجية السياسية عملية فكرية منضبطة، ذات مخرجات و غايات و وسائل محددة بوضوح، لغرض خدمة الهدف السياسي الوطني، و ذلك عن طريق تخصيص الموارد المتاحة و الفعالة التي تساعد الدولة على وضع استراتيجية سياسية فعالة تخدم قطاعات المجتمع كافة و فئاته و شرائحه و جوانب الحياة المتعددة داخلياً و العمل على إبراز صورة تعكس قوة الدولة خارجيا [7].

أما في أوقات الحرب فتعمل الإستراتيجية السياسية على تكييف مواقفها لتنسجم مع القرارات و القوانين العسكرية بصورة مدروسة لتحقيق النصر [8]، اذ قال السياسي الفرنسي (كليمنصو Clemenceau) في هذا الجانب قبيل الحرب العالمية الأولى (إن الحرب قضية خطيرة و جدية إلى الحد الذي لا يمكن ترك إدارتها للعسكريين وحدهم) [9].

(4) Emerson M.S Niou and Peter C. Ordeshook , Strategy and Politics : An Introduction to Game Theory (New York , Routledge , 2015) p p. 1-2

(5) آندريه بوفر، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية الحديثة، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1988)، ص 49.

(6) المصدر نفسه، ص 268.

(7) هاري آر. بارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي: التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين، ترجمة : رابح محرز علي، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 26.

(8) سوكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، تعريب و تعليق : خيري حماد، (بيروت، منشورات عالم الكتاب، بلا سنة)، ص 61.

(9) ليدل هارت، التاريخ فكراً استراتيجياً، ترجمة و تعريب : حازم طالب مشتاق، (بغداد، طبع الدار العربية ، 1988)، ص 38.

فعلى الرغم من أهمية الإستراتيجية السياسية في وقت الحرب، إن العامل العسكري له الغلبة في التحكم بتقرير مصير الحرب، عبر الوسائل التي توفرها السياسة له، و التي تهيئ أسباب نجاحه أو فشله، و من هنا ينعكس مدى الترابط بين الإستراتيجية السياسية و العسكرية في وقت الحرب [10].

(10) سوكولوفسكي، مصدر سبق ذِكره، ص 61.

المطلب الثاني : الإستر اتيجية الاقتصادية:

تُعنى الإستراتيجية الاقتصادية بإدارة و توزيع و تطوير مجمل القدرات الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق أهدافها و مصالحها الوطنية، فالإستراتيجية الإقتصادية تقوم على تعبئة الصناعة و الزراعة و تعمل على تطوير الصناعات الحربية و توزيع القوى العاملة و تكييف التجارة و تموين الجيش و الاشراف على الشؤون المالية و السيطرة على جوانب الاقتصاد كافة [11].

(11) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد، مطابع اياد للطباعة الفنية، 1988)، ص 108.

و من أجل أداء كل تلك المهام يتوجب على الإستراتيجية الاقتصادية توظيف عدد كبير من الموارد التنظيمية، و العمل على تحديد جملة من الأولويات و المعايير و الأسس و الضوابط التي تساعد على استغلال هذه الموارد على وفق طرائق ناجحة لا تؤدي إلى ضياعها أو تبديدها، فالإستراتيجية الاقتصادية تتضمن تخطيطا ملموساً في الأصول المالية و الموارد كافة بجانبيها المادي و المعنوي، و التي يمكن الحصول عليها من مصادر داخلية و خارجية [12].

(12) محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، (السودان ، شركة مطابع العملة، 2009)، ص 210.

و على هذا الأساس، فإن الإستراتيجية الاقتصادية تسهم في رفع نشاط وحدات العمل و إنتاجيتها في الدولة. إذ إن هذه الزيادة تنعكس طرديا على الرفاهية فيها من جهة، و ضمان تطور عمل الإستراتيجيات الأخرى من جهة ثانية [13]. كما و إنها تعنى ببناء اقتصاد قوي للدولة، عن طريق المواءمة بين الهدف و الوسيلة [14]، اعتماداً على الطاقة الانتاجية الضخمة التي تساعد الدولة على زيادة الإنتاج و الإستيراد و التصدير . فضلا عن، زيادة الإنفاق العسكري، خاصة إذا ما أخذت الدولة بعين الاعتبار الكيفية التي تجعل بها الإستراتيجية الاقتصادية، تعمل على استغلال الموارد المتاحة استغلالاً عقلانيا يضمن تحقيق

(13) ثابت عبد الرحمن ادريس و جمال محمد المرسي، الادارة الاستراتيجية : مفاهيم و نماذج و تطبيق ، (الاسكندرية، الدار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، بلا سنة) ص 19.

(14) ليدل هارت، الاستراتيجية و تاريخها في العالم، ترجمة : الهيثم الايوبي، (بيروت، منشورات دار الطليعة، 1967)، ص 401.

أهداف الدولة بصورة سلمية، و ذلك عبر وضع خطط فعالة للتنمية في القطاعات كافة، و بما يعمل على تحقيق المصالح الوطنية الاقتصادية في ظل التحديات على المستوى المحلي و الاقليمي و العالمي.

فضلا عن، دور الإستراتيجية الاقتصادية في إستنباط موارد جديدة تؤدي إلى تكوين دولة تتمتع بمستوى عالٍ من الرفاهية، تقدم خدمات كاملة لمواطنيها من جهة، مع ضمان العدالة في توزيع الدخل المحلي من جهة ثانية، و بناء قدرات تنافسية عالمية من جهة ثالثة. فضلا عن، الربط بين الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد في الدولة بما في ذلك ربط صغار المنتجين بالمصالح الوطنية الكبرى بشكل متناسق و متكامل، الأمر الذي يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة تعزيزها اولاً، و رفع مستوى الدخل ثانياً، و رفع كفاءة اقتصاد الدولة ثالثاً [15].

(15) سوكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذِكره، ص 76.

إذ إن تنافس المصالح الدولية يكسب الدول القوية اقتصادها فرصة تحقيق مصالحها عبر الدخول في شراكات إستراتيجية تساعدها على تأمين أمنها القومي و تحقيق أكبر مكاسب ممكنة. و على صعيد آخر، تهتم الإستراتيجية الاقتصادية بالعمليات المالية و إستصدار العملات و فرض الضرائب و القروض الداخلية. و من ثم تنسيق الوضع الاقتصادي المالي على الصعيد الداخلي و الخارجي [16].

(16) سوكولوفسكي، مصدر سبق ذِكره، ص 76.

و عموماً، فإن وجود دولة تتمتع بمزايا اقتصادية ضخمة و ذات إستراتيجية اقتصادية ناجحة يجعلها دولة قوية، مما يساعدها على التحكم بمقدرات الدول الأخرى في حالة تقاطع المصالح، و بما يضمن تحقيق مصالح الدولة الاقوى، الأمر الذي يساعدها على فرض سلسلة إجراءات إستراتيجية إقتصادية لتحمي مصالحها و التي تشتمل على قطع العلاقات الإستراتيجية التجارية بين الدولتين من جهة، و فرض عقوبات إقتصادية مشددة و حصار إقتصادي من جهة ثانية، و وقف المساعدات الإقتصادية من جهة ثالثة، و غيرها من الوسائل الضاغطة اقتصادياً [17].

(17) صباح عبد الحميد الشيخلي، مصدر سبق ذِكره، ص 355.

و عليه، فإن فالإستراتيجية الاقتصادية تستند الى تعبئة الموارد الصناعية و الزراعية و النقل و المواصلات، لأن ذلك يضمن الكفاءة

الذاتية للدولة و يلبي إحتياجاتها المدنية و العسكرية و يضمن أمنها القومي ، و ينظم تجارتها الداخلية و الخارجية، عن طريق ربط الدولة بالشراكات الإستراتيجية الدولية.

المطلب الثالث : الإستراتيجية العسكرية

ان ما يراد بالإستراتيجية العسكرية هو توزيع الوسائل العسكرية مثل القوات المسلحة للدولة و استخدامها، لغرض تحقيق الأهداف المرسومة إستراتيجياً على الصعيد العسكري [18]، فهي طبقاً لهذا الوصف تعني إدارة القائد لموارده من أجل الانتصار في الحرب بوصفها هدفهاً إستراتيجياً عسكرياً عن طريق جانبين مهمين، يوصف الجانب الاول بـ (الجانب العملياتي) الذي يشتمل على التركيب العسكري العملي للإستراتيجية العسكرية، و طرق التعامل مع العدو لتحقيق النصر، في حين يتمثل الجانب الآخر بـ (الجانب التكتيكي) الذي يعنى بالتعامل المباشر مع الهدف المحدد و حسم النزاع معه، إذ يختلف الجانب العملياتي عن الجانب التكتيكي في أنُ الجانب العملياتي أوسع نطاقا و إن حجم القوات العسكرية المشاركة فيه أكبر، فضلا عن إستخدام مناورات على أرض اوسع، لذلك تشتمل ساحة العمليات الواحدة على عدد كبير من الأهداف التكتيكية [19].

إذ على وفق هذا التصور، فإن الإستراتيجية العسكرية تتميز بالعمل العسكري الذي يمارسه القادة العسكريون عبر الخطط و المناورات و خوض القتال الفعلي في الميدان [20]، و تحقيق النصر الفعلي عن طريق معالجة جملة من القضايا مثل إستخدام المعارك لتحقيق الهدف من جهة، و تفعيل العمليات و التكتيك من جهة ثانية، و بناء القوات المسلحة من جهة ثالثة، و إختيار الأهداف الحاسمة من جهة رابعة [21].

إذ أعتقد الجنرال الفرنسي (آندريه بوفر) إن روح الإستراتيجية العسكرية كامنة في اللعبة الناجمة عن تعارض إرادتين، و إن الإستراتيجية العسكرية إنما هي فن حوار القوى أو النتيجة الحاسمة لحوار الأرادات و هو حدث نفسي يراد به إيقاعه بالعدو، لدفعه إلى الاقتناع أن الاشتباك أو متابعة الصراع بدون فائدة ترجى [22].

(18) يونس محمد الذرب، الاستراتيجية العسكرية ابان الفتوحات الاسلامية، (فلسطين، مديرية التدريب العسكري و التطوير القتالي، 2001)، ص 9.

(19) محمود احمد عزت البياتي، مرتكزات الامن و الدفاع، محررا في : علاء عكاب خلف، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، (بغداد، بيت الحكمة، 2011)، ص ص 327 - 328.

(20) Emerson M.S Niou and Peter C. Ordeshook , op.cit , p. 3

(21) منير شفيق، الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب : من السيوف و الدروع الى الصاروخ و الانفاق، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 57.

(22) امين محمود عطايا، مصدر سبق ذِكره، ص ص 31 - 32.

و على صعيد آخر، فقد ترك التطور التقني لوسائل الحرب أثرا كبيراً في طبيعة الإستراتيجية العسكرية، إذ أحدث ظهور الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية بعيدة المدى تحولات جذرية على مفاهيم طبيعة الحرب، إذ إن القدرات التدميرية المحتملة للحروب النووية أخطر من نظيرتها في الحروب التقليدية، لأن الدولة ذات الإمكانيات النووية بإمكانها ان تشل تحركات الدولة العدو في جميع قطاعاتها و لو لم تحتل مساحات شاسعة من أراضيها، الأمر الذي أنعكس عليه تطوراً ي مفهوم الإستراتيجية العسكرية. حيث كانت(الإستراتيجية النووية)* واحدة من أبرز الإستراتيجيات النابعة عن ذلك التطور [23].

و في النهاية، فإن الإستراتيجية العسكرية تبحث في طبيعة الحرب و فن إدارة الصراع المسلح اولاً، و البحث في الأهداف و المهام الإستراتيجية الواجب على القوات المسلحة تنفيذها لإحداث تغييرات عسكرية على الموقف العسكري ثانياً، و الكيفية التي يتم بواسطتها بناء القوات المسلحة و تطويرها لتحقيق المهام الإستراتيجية ثالثاً، فضلا عن البحث في طريقة التوزيع المناسبة للقوات المسلحة جغرافيا في المجال الحيوي لمواجهة ضربات العدو المفاجئة رابعاً، و معالجة التخطيط الإستراتيجي للإعمال القتالية و أساليب إدارة الصراع المسلح خامساً، و العمل على إعداد الدولة للحرب و تمكينها من الدفاع عن نفسها و الخروج بأقل الخسائر الممكنة من جهة و رفع الروح المعنوية من جهة أخرى سادساً، و ذلك عن طريق إعداد الاقتصاد الوطني و إعداد الشعب و تأمين الوقاية و الدفاع المدني، فضلاً عن دراسة إمكانيات العدو على الأصعدة كافة العسكرية و الاقتصادية و المعنوية و الاجتماعية. فضلا عن، دراسة أهدافه .

المطلب الرابع : الإستراتيجية القومية الشاملة:

إن الإستراتيجية القومية الشاملة ما هي إلا مجموع الإستراتيجيات آنفة الذكر، التي توظف سوياً للعمل على تحقيق أهداف الدولة كاملة في الجوانب كافة، إذ عن طريق الإستراتيجية الشاملة تقوم الدولة بالمطابقة بين الأهداف و الغايات و الوسائل لتحقيق الأمن، لأنها

* الاستراتيجية النووية : هي استراتيجية متمثلة بضربات صاروخية - نووية عميقة، تسير بالاشتراك مع العمليات العسكرية التقليدية الاخرى في جميع فروع القوات المسلحة. هدفها الحاق الهزيمة بالعدو في الوقت نفسه الذي يتم فيه تدمير طاقاته الاقتصادية و قواته المسلحة في عمق اراضيه الاستراتيجي لتحقيق اهداف الحرب كلها في فترة زمنية قصيرة. (ينظر : سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية : بعد انتهاء الحرب الباردة، (الاردن، دار الزهران للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص 125 - 186.

(23) سوكولوفسكي، مصدر سبق ذِكره، ص ص 46 - 47.

مختصة بتعريف المصالح الأمنية للدولة من جانب و تحديد الأخطار التي تهدد تلك المصالح من جانب ثانٍ، و العمل على تخصيص الموارد المتاحة كافة للدفاع عنها من جانب ثالث، مما يخفف من حالة الصراع و الاحتكاك العسكري المباشر، عن طريق التفكير بميزات الإستراتيجيات الأخرى و خصائصها و توظيفها جميعاً، بدلاً من توجيه جميع الطاقات و الموارد لخدمة الجانب العسكري حصراً، إذ امتلكت هذه الإستراتيجية مسميات عدة لكن المعنى واحد فهي، إستراتيجية كبرى و قومية و شاملة و كلية و عامة. ناهيك عن كونها إستراتيجية أمن قومي للدولة كما تم وصفها [24].

ظهر مفهوم الإستراتيجية الشاملة، و أصبح متداولاً في منتصف القرن التاسع، فهو مفهوم انكلو-سكسوني الهدف منه ادارة كل موارد الدولة السياسية و الإقتصادية و العسكرية و غيرها توظيفها و تنظيمها، و تحقيق جميع اهدافها [25].

كما حظيت الإستراتيجية الشاملة بإهتمام عدد كبير من الكتاب السياسيين في مراحل زمنية و تأريخية متعددة، اذ عُد الفرنسي (راؤول كاستيه Raul Casteh) من أوائل الذين تحدثوا عن مفهوم الإستراتيجية الشاملة عام 1937، واصفاً إياها (بأنها السيطرة على المجموع الكلي لموارد الدولة في كافة المجالات في السلم و الحرب و توظيفها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة على أتم وجه)، و عليه فإنه عن طريق الإستراتيجية الشاملة تتمكن الدولة من فرض إرادتها على الساحة الدولية [26].

و قد قسمها المفكرون الامريكيون على (إستراتيجية امن قومي) ترتبط بتوظيف الموارد كافة من جهة و ترتبط بالإستراتيجية الشاملة بشكل مباشر من جهة أخرى، و (استراتيجية أمن عسكري) [27]، تكون فيها المؤسسة السياسية مسؤولة عن الإستراتيجية الشاملة بالتشاور مع القيادة العسكرية [28].

و من هنا تحتم على الإستراتيجية الشاملة تحديد المهام الخاصة لكل الإستراتيجيات الأخرى [29] ؛ لكي تساعدها في خلق حالة تكامل

(24) تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الامريكي، ترجمة : وليد شحاذه، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص 33 - 34.

(25) صلاح نيوف، مصدر سبق ذِكره، ص 20.

(26) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذِكره، ص 95.

(27) صلاح نيوف، مصدر سبق ذِكره، ص 20.

(28) محمود احمد عزت البياتي، مصدر سبق ذِكره، ص 327.

(29) تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذِكره، ص ص 33 - 34.

بين الإستراتيجيات مما يقلل اللجوء الى الخيار العسكري بوصفه أمرا غير ضروري [30]. الأمر الذي جعل الإستراتيجية العليا تقع على قمة الهرم الإستراتيجي، تخضع الى السلطة السياسية بشكل مباشر، إذ إنها من إختصاص القادة و رؤساء الدول [31]، و إذا كانت الإستراتيجية العسكرية تعمل في وقت الحرب، فإن الإستراتيجية الشاملة تعمل في وقتي السلم و الحرب، و يكون تطبيقها على مستويين [32] :

أ- مستوى مباشر : و ذلك عن طريق القوة العسكرية، لتحقيق الأهداف الوطنية و لا يستثنى من ذلك إستخدام عناصر القوة الأخرى الى جانب القوة العسكرية، إذ تعطي الإستراتيجيات في عملها مجتمعة السرعة و عدم فسح المجال أمام العدو و منعه من أخذ أحتياطاته، و قد تم إجباره على الخضوع و عدم المقاومة [33].

ب - مستوى غير المباشر : و هو مرهون بإستخدام وسائل غير عسكرية لتحقيق أهداف الدولة بالدرجة الاولى، و لتحقيق الإنهاك العسكري للعدو بالدرجة الثانية، إذا إقتضت الضرورة ذلك عبر وسائل معنوية مثل الدعاية و الإشاعة و الضغط الدولي التي تؤدي الى إحداث توترات داخلية عند العدو [34].

و لكي تعمل الإستراتيجية الشاملة ضمن تلك المستويات مما ينطوي عليه تحقيق الأهداف في إطار زمني محدد، وجب علها تحديد الأولويات و عدم الخلط بين الأهداف القريبة و المتوسطة و البعيدة، إذ إن هناك أهدافاً رتبط بوجود الدولة، و أخرى مؤقتة نتيجة تغير الأحوال السياسية الداخلية كانت أو الخارجية. فضلا عن، الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية، ناهيك عن توظيف الموارد المتاحة كافة بشكل صحيح بغية الوصول الى الأهداف و تحقيقها [35].

و من جدير بالذكر، أن هناك أنماطاً لإستراتيجيات أخرى فرعية و هي كما يأتي :

أ- الإستراتيجية النفسية و الاجتماعية و الثقافية : و هي إستراتيجيات تُعنى بالعوامل النفسية للمدني و الجندي في الحرب من جهة، و تُعنى

(30) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذِكره، ص 65.

(31) حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية و الدستورية المقارنة، (بغداد، مكتبة السنهوري، 1986)، ص 38.

(32) عبد الاله علي حسن البلداوي، كشكول القائد السياسي و العسكري و الامني، (بغداد، مركز عكبرا للدراسات و البحوث، 2007)، ص 25.

(33) المصدر نفسه، ص 27.

(34) المصدر السابق، ص 28.

(35) سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك اوباما، (الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع ، 2013)، ص ص 15 - 16.

بتطور الحالة الاجتماعية و الثقافية للأمة من جهة أخرى، مهتدية بالقيم و المبادئ و التقاليد الحضارية، كما و تنشد الأرتقاء بالمضمون الحضاري لحياة الشعب و الأمة على مستوى مرموق بين الأمم [36].

ب - الإستراتيجية المعرفية : هي إستراتيجية تعميم المعرفة لتحقيق المصالح الوطنية و ذلك من خلال إحداث التنمية العلمية للأفراد، و توفير السند المعرفي و الكوادر المدربة على مستوى عالمي أكاديمياً و فنياً و تقنياً بالكم و الزمن المطلوبين، ناهيك عن تأسيس الشراكة بين المؤسسات التعليمية و مؤسسات الدولة [37].

جـ- الإستراتيجية الدبلوماسية : هي الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة مع دولة أخرى و تقوم من خلالها بتأسيس العلاقات عن طريق عقد تحالفات و معاهدات صداقة معها في إطار تدعيم الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين عبر مبدأ الحوار [38].

د - الإستراتيجية الإعلامية : و هي تسعى إلى تشكيل قيم المواطن، و يكون هدفها العمل على التقريب بين الثقافات الفرعية في الدولة و دعمها لمشتركات المواطنة، عن طريق وسائل الإعلام كافة المرئية و المسموعة و المقروءة، بما يتناسب و نظام تلك الدولة، كما يفترض بهذه الثقافة أن تعمل على تقويم هذه الأفكار و تربية المواطن على الثقافة العالمية و مساعدته على إدراك ما يدور حوله لكن دون أن يؤدي ذلك إلى هدم قيمه و معتقداته و ثقافته الوطنية [39].

(36) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذِكره، ص 108.

(37) محمد حسين ابو صالح، مصدر سبق ذكره، ص 355.

(38) صباح عبد الحميد الشيخلي، مصدر سبق ذكره، ص 355.

(39) محمد حسين ابو صالح، مصدر سبق ذكره، ص 315.

المبحث الثاني :مقومات الإستر اتيجية:

لاشك في أن للإستراتيجية مقومات أساسية تسهم في تحديد أهدافها من جهة، و تضمن كيفية تحقيقها من جهة ثانية، بعضها ملموسة بوصفها مقومات مادية، و أخرى غير ملموسة بوصفها مقومات معنوية، و هذا ما سيتم شرحه :

المطلب الأول : المقومات المادية : و تشتمل على :

أ- المقوم الجغرافي : الذي يُعد ذا أهمية كبيرة في رسم ملامح الدولة و هويتها و تأريخها، فضلاً عن إبراز نموها في نواحي الحياة المختلفة و علاقاتها مع دول الجوار كافة [40]، إذ تمت الإشارة الى المقوم الجغرافي بوصفه (المجال الحيوي)* للدولة في دراسات القرن التاسع عشر، لاسيما و إنه ذو تأثير مباشر على تطور إقتصاد الدولة من جهة، و إسهامها في الإقتصاد العالمي من جهة ثانية، الأمر الذي ينطوي على تحديد أهمية الدولة محلياً و إقليمياً و دولياً، صحيح أن الموقع الجغرافي ثابت على الكرة الارضية، إلا أنَّ قيمته السياسية و الإستراتيجية تتغير في إطار علاقة الدولة مع الدول الاخرى المجاورة لها، الأمر الذي من شأنه تحديد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، بحسب ثقلها الحضاري و أهميتها السياسية. فضلا عن، أهمية مواردها [41]. و بذلك أصبح المقوم الجغرافي يمثل حلقة وصل مهمة بين الموقع و الثروات و القوة التي تمتلكها الدولة [42].

و بشكل عام تختلف الدول عن بعضها البعض فيما يخص مواردها و وفرتها و مساحة الأرض القابلة للزراعة، فضلاً عن أهمية موقعها الأمر الذي يؤثر سلباً أو أيجاباً في بناء إستراتيجية شاملة للدولة [43].

فالدول الواقعة في مناطق ذات مناخ معتدل تكون أقوى عسكرياً و اقتصادياً و أكثر قدرة على الإنتاج الزراعي، و استغلال مواردها بالطريقة الأمثل، على العكس من الدول الواقعة في المناطق الباردة و حول خط الاستواء. و بعضهم يرى، أن إمتلاك موقع جغرافي شاسع المساحة سيؤدي الى توظيف الموارد المتاحة بشكل سليم من جهة، و توفير عمق إستراتيجي للدولة من جهة ثانية، و إيجاد شبكة إتصال مترابطة تؤدي

(40) مارتن غرفيثس و تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (الامارات العربية المتحدة مركز ابحاث الخليج، 2008)، ص 161.

* المجال الحيوي : حق الدولة في توظيف جميع الموارد البشرية و الطبيعية ضمن حدودها الجغرافية التي تعتبرها الدولة منطقة حيوية غنية بالموارد بالنسبة لها (ينظر : ادوارد ميد ميل و اخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة (الكتاب الاول)، ترجمة : محمد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1956)، ص ص 63 - 65).

(41) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان، دار الوائل للطباعة و النشر و التوزيع ،2000)، ص ص 202 - 204.

(42) موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة : جمال الاتاسي و سامي الدروبي، دمشق، دار دمشق للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)، ص 67.

(43) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره، ص 204.

(44) مارتن غرفيثس و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 163.

الى زيادة الأنشطة الإقتصادية من جهة ثالثة [44].

و نظراً لكون المقوم الجغرافي ذا تبعات إستراتيجية مهمة ، فإنه لا يمكن فصله عن عامل (السكان)، إذ كلما كانت المساحة كبيرة و الكثافة السكانية عالية، فإن ذلك يؤدي إلى إستغلال الموارد الأولية من جهة، و تشجيع الإقتصاد الوطني من جهة ثانية، و تطور عمل إستراتيجيات الدولة بشكل إيجابي من جهة ثالثة، مما سيعزز من أهميتها و العكس صحيح .

في حالة الحرب النووية فان البلدان ذات المساحة الكبيرة تستطيع إمتصاص زخم الضربة النووية، و العكس صحيح إذ إن الدول الصغيرة التي سرعان ما يتعرض موقعها الجغرافي إلى الدمار، نظراً لتركز الضربة النووية في مساحات صغيرة و محددة [45].

ومن جانب آخر، فإن عدد السكان الكبير يمكن أن يطرح واحدة من أهم الأعباء الإقتصادية على الدولة، التي يتوجب عليها أن توفر للسكان الضمانات الصحية و الحيوية و الاجتماعية اللازمة و إلا فأنهم سيكونون أداة سهلة في دولة مناوئة أخرى، بسبب ما قد يعتبرونه إهمالا من دولتهم في النواحي الاقتصادية و السياسية [46].

و على صعيد آخر، فان المقوم الإقتصادي يعكس مدى أهمية القوة العسكرية و أمكانياتها في إطار توسعها البري و البحري و الجوي، إذ إن القوات البرية هي القوات التي يتوقف عليها القتال و تكملها لاحقاً كل من القوات البحرية و الجوية، و حتى إن كانت القوات البحرية و الجوية التي تمتلكها الدولة متطورة، فأنها تبقى مرتبطة بالمنشآت و القواعد الارضية و تموينها، و هذا كله يرتبط بالشؤون و العوامل الطبيعية المتعلقة بتضاريس الدولة من جهة، و على فاعلية العوامل البحرية و الجوية و امكانية الوصول إلى أماكن محددة في المجال الحيوي من جهة اخرى [47].

كما ويختص المقوم الجغرافي للدولة بدراسة مجموعة المقومات الفرعية مثل طبيعة الحدود، و طبيعة العلاقة بين الدولة و الدول المجاورة لها. فضلا عن، توزيع الموارد الطبيعية و السكان، و الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة، و تقدمها التقني الخ... [48].

(45) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره، ص ص 209 - 210.

(46) علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، 2003)، ص 323.

(47) بيير سيليريه، الجغرافية السياسية و الجغرافية الاستراتيجية، ترجمة : احمد عبد الكريم، (دمشق الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1988)، ص 103.

(48) عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، العددان 38 - 39، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009)، ص 199.

ب - المقوم الاقتصادي : يؤدي الإقتصاد دوراً بالغ الاهمية في تعزيز قوة الدولة، لأنه يشكل الأساس لمقومات الدولة الاخرى، مثل المقوم التقني و الصناعي و العسكري، إذ تتوقف أهمية هذا العامل على ما تمتلكه الدولة من مصادر أولية و ثروات طبيعية تؤدي إلى إحداث توازن في تجارتها الدولية من إستيراد و تصدير. فضلاً عن، التقدم الصناعي و الزراعي و المحلي [49].

و عليه فإن أهمية هذا المقوم تكمن في جانبين :

- الجانب الأول : يتمثل بما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، إذ أضحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بإمتلاك أو عدم إمتلاك الموارد الاولية، فأصبح من النادر أن تنعم الدولة بمستويات عالية من الرفاهية مالم تكن مالكة للموارد الأولية، إلا ان ذلك لا يلغي أهمية التجارة الخارجية التي تمكن الدولة من الحصول على موارد أخرى قد لا تمتلكها [50].

و الواقع ان امتلاك الدولة للموارد الاولية لا يعني بالضرورة إن الدولة متقدمة من الناحية الإقتصادية، ذلك إن المشكلة لا تكمن في كيفية إمتلاك الموارد الأولية بقدر ما تكمن في كيفية توظيف تلك الموارد لضمان إستراتيجية فعالة تخدم الدولة في السلم و الحرب، لأنه بضمان القوة الإقتصادية للدولة يتم ضمان القوة في جوانب الدولة كافة، بل و مساعدتها على إنشاء إستراتيجية شاملة و فعالة تخدم مصالحها [51].

و عليه فإن القدرات الإقتصادية للدولة و بالذات مواردها الطبيعية و ثرواتها من مصادر الطاقة تُعد الأساس الذي ترتكز عليه القدرات العسكرية، و المقوم الرئيس الذي يمكنها من تحقيق فائض اعلى في ميزان مدفوعاتها التجارية ، اذ ان النقص في الموارد يعيق تحقيق الأهداف الوطنية و يضع عراقيل في طريق إنجاز تلك الأهداف [52].

وعلى العموم فإن الدول في النظام الدولي غير متساوية في إمتلاكها للموارد الاولية، حيث يُعد كل من النفط و الحديد و الفحم في مقدمة الموارد الأولية التي تعزز قوة الدولة إذ تعد العمود الفقري لقيام الصناعات فيها [53]. و تبعا لأهمية القدرات الإقتصادية في تحقيق هيبة

(49) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره، ص ص 215 - 221.

(50) المصدر نفسه، ص ص 215 - 221.

(51) عادل عبد الحمزة ثجيل، مصدر سبق ذِكره، ص 199.

(52) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة : محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، (السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص 185.

(53) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره ، ص 22.

الدولة، فإن على الدولة العمل على تخصيص الموارد و تنظيم الإنتاج و تحقيق أفضل النتائج، من أجل تحقيق مستويات أعلى في النمو و التقدم الإقتصادي، لأن تلك الموارد الطبيعية تعد ثروات كامنة في باطن الارض مثل : المعادن و الطاقة و مصادر الطاقة، يفترض بالدولة ان تمتلك أحدث المستويات التقنية و التقدم الصناعي لإستخراج هذه الموارد و إستثمارها بأفضل طريقة [54].

- الجانب الآخر : يتمثل في العملة الصعبة و التي يُراد بها ما تمتلكه الدولة من رأس المال الوطني الذي سيسهم في إستثمار الموارد الأولية و توظيفها عن طريق الصناعات و عمليات التصنيع الحديثة في الدولة لتبدأ بعد التصنيع مرحلة التجارة (التصدير و الإستيراد)، و ربما تتمكن الدولة من الحصول على مدخلات مادية متمثلة بالسلع و الخدمات، فضلاً عن العملة الصعبة، إذ إن الدول التي لا تمتلك كميات وفيرة من العملة الصعبة، ستضطر للإقراض من دول أخرى، مما يؤثر سلبا على أرادتها و قرارها السياسيين [55].

ولعل صناعات الحديد و الصُلب تمثل القاعدة الإساس للصناعات الإستراتيجية التي بإمكانها وضع إستراتيجية إقتصادية فعالة اولاً، و الإسهام في تمويل الإنتاج العسكري ثانياً، و شراء المعدات و تسليح الجيش عن طريق مدخلات العملة الصعبة ثالثاً، و ضمان قوة الدولة عن طريق تأثير الإستراتيجية الإقتصادية الفعالة على الإستراتيجية الشاملة للدولة رابعاً [56].

في العموم، فإن مصادر العملة الصعبة متفاوتة من حيث الأهمية، فصادرات الدولة من السلع و الخدمات تشكل المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة، و يلي ذلك في الأهمية رأس المال الأجنبي الوافد للدولة على هيئة قروض و إستثمارات، و يضاف اليها فوائد إستثمارات الدولة في الخارج و عوائدها، فضلاً عن التحويلات التي ترد الى الدولة بدون مقابل على هيأة هبات و مساعدات خارجية [57].

و عليه يمكن القول، إن المقوم الإقتصادي يُعد الأساس الذي تقوم عليه نهضة الدولة و هيبتها في المجتمع الدولي، إذ يمكن لها إستخدامه

(54) عصام سليمان، المدخل الى علم السياسة، (بيروت، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989)، ص 69.

(55) المصدر السابق، ص 69.

(56) المصدر نفسه، ص 176.

(57) اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، (الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، 1973)، ص ص 93 – 94.

لفرض إرادتها في المجتمع عبر ما تمتلكه من موارد إقتصادية تستخدمها في الترغيب و الترهيب عن طريق منح المساعدات و الهبات و غيرها .

جـ - النظام السياسي : إن النظام السياسي لأية دولة يمثل مجموعة العمليات و المؤسسات و الهياكل التي تتفاعل فيما بينها عبر حدود النظام مع البيئة المحيطة بها بكل جوانبها، فالنظام السياسي يشير إلى الترتيبات السياسية كافة داخل الدولة ، و هناك من يرى، أن وجود النظام السياسي في الدولة يعكس قدرتها في السيطرة و التأثير على الدول الأخرى [58]، ذلك أن التكامل في أداء المؤسسات الداخلية في الدولة سيؤدي ألى تماسك النظام السياسي، مما سينعكس إيجابياً على أداء الإستراتيجية الشاملة للدولة بمصالحها الخارجية و تحقيق أهدافها عبر إقامتها لتحالفات إستراتيجية و تعاون إستراتيجي مع الدول الأخرى، مما له شأن في إحداث تعزيز لدور الدولة إقليمياً أو عالمياً [59].

وعليه فإن النظام السياسي يعكس قدرة الدولة و قوتها و مكانتها عن طريق بُعدين أساسيين : يتمثل الاول في كونه بعداً (داخلياً) يمكن الدولة من تقسيم مؤسسات النظام السياسي على سلطات تشريعية و تنفيذية و قضائية في ضوء دستور موضوع لهذا الغرض، و فرض النظام السياسي لإرادته في ذلك الدستور عبر قرارات ملزمة تساعد على تنظيم الدولة و مؤسساتها كافة و المجتمع [60].

أما البعد الآخر فيتمثل في كونه بعداً (خارجياً) يُراد به عدم إمكانية الدول في التحكم بالدولة و شؤونها الداخلية، فالدولة أياً كانت لها مطلق الحرية في صياغة سياساتها و تنفيذها بمعزل عن تدخل الدول الأخرى [61].

و لكي تتقدم الدولة بنظامها السياسي و كل مؤسساتها، وجب عليها أن تعتمد على التخطيط الأستراتيجي الشامل للمجتمع بكل قطاعاته و تلجأ إلى فرض الإدخار و الإستثمار للعنصر البشري و ذلك عن طريق المؤسسات التشريعية و التنفيذية و القضائية على وفق تصورات النظام السياسي و مدركاته و أيدلوجيته [62].

أما مقومات النظام السياسي فتتمثل بكل من :

(58) مارتن غرفيثس و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذِكره، ص 256.

(59) دنيا جواد مطلك، الاقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص 30.

(60) المصدر نفسه، ص ص 30-31.

(61) المصدر نفسه، ص 31.

(62) عامر هاشم عواد، دور المؤسسة الرئاسية في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 137.

1. طبيعة المؤسسات السياسية في النظام : و يُراد بها مدى إعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، و وجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات و تحليل البدائل و إتخاذ القرارات [63]، في ضوء ما تمتلكه الدولة من موارد يتم توظيفها على وفق إدراك صانع القرار بالوضع القائم [64]، ذلك أنُ تلك الأبنية و القنوات توفر للنظام السياسي المعرفة بالإمكانيات و المقتدرات التي تؤهله للتحرك بموجبها في سبيل وضع إستراتيجية هادفة تنهض بوضع الدولة أولاً، و التحرك في مجال السياسة الخارجية ثانياً [65].

وعليه فإن وجود مؤسسات جمع المعلومات يشكل الخطوة الأولى في قدرة النظام السياسي على التفاعل مع البيئة الداخلية و الخارجية بصورة سليمة، و وضع إستراتيجية فعالة تخدم نواحي الحياة جميعها في الدولة [66]، لذلك يجب على مؤسسات النظام السياسي كافة أن تعمل بشكل مترابط لخدمة أهداف النظام السياسي من جهة، و ضمان فاعلية الإستراتيجية الموضوعة من جهة ثانية [67].

2. طبيعة النظام السياسي : فالأنظمة السياسية تصنف إلى أنظمة شمولية و أخرى ديمقراطية، و تتسم الأنظمة الشمولية بإنعدام التعددية السياسية و سيادة الرأي الواحد، دون الإلتفات إلى تحقيق المصلحة العامة، فينقطع فيها صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية و الخارجية و يكون محصوراً بين عدد قليل من الأفراد، مما ينعكس سلباُ على الإستراتيجية الشاملة للدولة، فنظراً لقلة المعلومات لديه و عدم إدراكه لقدرات الدولة وإمكانياتها بسبب إنعدام التخطيط الإستراتيجي الدقيق و الشامل، فهو يخاطر في إتخاذ قرارات مفاجئة، غير مدروسة، التي تنعكس سلباً على إستقرار الدولة، و العكس صحيح إذ أنَّ الدول ذات الأنظمة الديمقراطية لا تضع إستراتيجية و لا تتخذ قرارات إلا بعد تشاور صانع القرار السياسي مع مؤسسات النظام السياسي كافة، خاصة عند إتخاذ قرارات مصيرية و حاسمة تمس الصالح العام، لأن تلك الأنظمة عند وضعها الإستراتيجية الشاملة فهي لا تشخصن أداء الدولة، وأنما تربط بين المتغيرات

(63) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبه النهضة المصرية، 1989)، ص 227.

(64) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذِكره، ص 9.

(65) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذِكره، ص 227.

(66) المصدر نفسه، ص 227.

(67) حسان محمد شفيق العاني، مصدر سبق ذِكره، ص 12.

الداخلية و الخارجية و لاسيما أهدافها العليا، نظرا لأنها تسمح بقدر أكبر من تبادل الأراء فإن ذلك سيقودها حتما الى تحقيق إستراتيجية مدروسة و دقيقة تخدم مصالح الدولة العليا [68].

(68) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره، ص ص 291 - 292.

د- قدرات عسكرية : إذ تُعد القدرات العسكرية المقومات الإستراتيجية المهمة للدولة، لأنها تعتمد بشكل كبير على القدرات الإقتصادية، فالدولة التي تسعى الى بناء قدرة عسكرية فعالة و مميزة يجب أن تعتمد على قاعدة اقتصادية فعالة تستند إليها، الأمر الذي سيرتب على الدولة لتكريس نسبة عالية من إنتاجها القومي لأغراض دفاعية عسكرية [69]. مما يتطلب أن تمتلك القدرة العسكرية على بناء قاعدة صناعية إقتصادية متينة متأتية من وجود كم هائل من الموارد التي يتم إستغلالها بشكل سليم و عقلاني، الأمر الذي سيمكنها من فرض هيمنتها على الاقليم ورصد أي عدوان عسكري عليها [70].

(69) المصدر نفسه، ص ص 279 - 281.

(70) غسان العزي، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي و القوى العظمى، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوليف، 2000)، ص 28.

وعليه يمكن القول، إن القدرات العسكرية للدولة تضم مكونين أساسيين يتمثل الاول : بالقدرات المتاحة للدولة و التي يُراد بها جميع الموارد العسكرية الجاهزة للاستخدام آنيا مثل : الجيش و المعدات الحربية و الاسلحة، فيما يتمثل المكون الآخر : بالقدرات الكامنة للدولة و التي يُراد بها : مجموعة القدرات التي تمكن الدولة من إستثمار إمكانياتها بصورة عقلانية مثل عملية صنع القرار في المؤسسة العسكرية و الخبرة العسكرية و مستوى التقدم التقني الذي تمتلكه الدولة و الذي يمكنها من إنتاج أجيال جديدة و متطورة من الأسلحة و مستوى تأهيل القيادات العسكرية التي تمتلكها الدولة و كفاءتها. ستساعد في تطوير و تعزيز الروح المعنوية للمقاتلين وقادة الجيش، مما يعزز قدرتهم على تحقيق الأهداف العسكرية، من خلال القيادة القوية، و إختيار المقاتلين، و عمليات التدريب العسكري الفعال [71].

(71) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذِكره، ص 283.

في ضوء ذلك، تنقسم المقومات العسكرية الأساسية في الدولة على أقسام عدة منها :

1- الأسلحة : إن منظومة الأسلحة لا تعني تكديس الأسلحة و الطائرات و الدبابات و الصواريخ و المدافع فقط، بل هي إستراتيجية و سياسة

ذات أبعاد عسكرية تستخدمها الدولة للوصول إلى هدف محدد، إذ يفترض بالدولة أن تقوم بدراسة ميدانية تحليلية لتقييم المؤسسة العسكرية في الدولة و تقويمها بشكل يوضح ماهية الأخطار التي قد تهدد أمنها القومي، أو الأعداء المحتملين و أمكانية مواجهتهم لصد أي عدوان محتمل [72].

وعليه فإن، تسليح الجيش بأحدث المعدات و الأسلحة يوفر للدولة قوة هجومية يُراد بها فرض إرادتها على الدول الأخرى، و قوة دفاعية يُراد بها قدرة الدولة على تجنب أو تفادي الخضوع لإرادة دولة أخرى تعترض مصالحها و تهددها، كما و توفر للدولة قوة رادعة تتمثل بقدرتها على منع تهديدات و أخطار معينة، و دفعها بعيداً عن حيز العمل المباشر و التنفيذ الفعلي، عن طريق مواجهتها لدولة العدو تهديدات مقابلة أو مضادة تساويها أو تفوقها في الحجم و التأثير [73]، عن طريق نوعين من الأسلحة، و يتمثل النوع الأول : بالأسلحة التقليدية التي تشمل القنابل و الدبابات و الطائرات و المدفعية و غيرها، فيما يتمثل النوع الآخر : بأسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة النووية و الكيميائية و البيلوجية و التي غالباً ما تستخدم للردع، لأنها تؤدي إلى إحداث كم هائل من الخسائر لا تقارن بنسبة الخسائر في حالة إستخدام الأسلحة التقليدية[74].

2- الجيش : و هو مؤسسة تُعنى بسيادة الدولة، مما يعني قدرتها على فرض إرادتها و هيبتها على اراضيها و مياهها و اجوائها الدولية في البر و البحر و الجو [75]. فالجيش واحد من إهم المقومات العسكرية، و الذي به يتم ضمان أستمرار النظام السياسي و ديمومته في الأنظمة الشمولية، كما و أنه يُعد القوة الكامنة في آلية أتخاذ القرار داخل الدولة، إنطلاقاً من دور القوات المسلحة و عملها في النظام، وفي النظم الديمقراطية يعد الجيش قوة محترفة غير مؤدلجة مهمتها الحفاظ على سيادة الدولة [76].

ومن جهة أخرى، تنقسم الجيوش على نوعين أساسيين، يتمثل الأول : بالجيش العقائدي الذي يرتكز في الإدارة على عقيدة أيدلوجية تمثل

(72) ستيفن توليو و توماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن : قاموس مصطلحات الاسلحة و نزع التسلح و بناء الثقة، (سويسرا، منشورات الامم المتحدة ، 2003)، ص 5.

(73) هنري كسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية و دبلوماسية الامم المتحدة، ترجمة : حازم طالب مشتاق، (بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1987)، ص ص 29 - 33.

(74) عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، (بغداد، دار الرقيم للنشر و التوزيع، 2004)، ص 133.

(75) بيتر فالنستين، مدخل الى فهم تسوية الصراع (الحرب و السلام و النظام العالمي)، ترجمة : سعد فيصل السعد و محمد محمود دبور، (الاردن، المركز العالمي للدراسات السياسية،2006)، ص 125.

(76) علي بريم اغلو، الحوار العربي - التركي : بين الماضي و الحاضر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 461.

أيدلوجية المؤسسة السياسية، مثل الجيش الصيني، أما النوع الآخر فهو الجيش المحترف الذي يتخذ من الدفاع عن الدولة هدفه الأساسي، فالجيش بحسب هذا الوصف ليس مملوكا للسلطة السياسية [77].

3- الإنفاق العسكري: لقد عرّف (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - Sipri) : (الإنفاق العسكري بوصفه متضمناً لكافة الانشطة العسكرية في الفضاء و يشمل جميع الانفاق الجاري و الراسمالي على العسكريين و المدنيين بما في ذلك رواتب العسكريين و الخدمات الاجتماعية للافراد متضمنا نفقات العمليات، الصيانة، المشتريات، البحث و التطوير العسكريين و المساعي العسكرية في الانفاق العسكري) [78].

أما الأنشطة العسكرية فتشمل : الإنفاق على الأفراد و العسكريين و المدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين و الأفراد و العمليات و الصيانة، و المشتريات و البحث و التطوير العسكري، و المساعدة العسكرية (في الأنفاق العسكري للبلد المانح) [79].

أما المستثنى من الإنفاق العسكري فهو : الدفاع المدني، و الإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل : الإعانات المخصصة للمحاربين القدامى، و لإجراءات تسريح من الخدمة، و تبديل الاسلحة و تدميرها[80].

و بصورة عامة، هناك عوامل عدة تؤثر في تحديد الأنفاق العسكري أولها يتمثل بالعوامل السياسية التي تتمثل بطبيعة النظام السياسي القائم سواء كان ديمقراطياً أو تعددياً أو جمهورياً أو رئاسياً، و درجة الاستقرار السياسي فيه، و التماسك المجتمعي للدولة. فضلا عن، منظومة التحالفات التي ترتبط بها الدولة سواء كانت إقليمية أو دولية، أما النوع الآخر فيتمثل بالعوامل الإستراتيجية التي تتضمن خطر نشوب حرب، فيكون الإنفاق العسكري عاليا في الدول التي تعتقد أنها في وضع متوتر قد يدخلها حرباً مع دولة أخرى. فضلا عن، الحروب الأهلية و النزاعات الإقليمية التي تنطلق بسببها سباق التسلح في المنطقة. أما ثالث تلك العوامل فيتمثل بالعوامل الإقتصادية و هي تضم مجموعة الموارد الأولية التي تمتلكها الدولة، فكلما كانت الدولة غنية بالموارد كلما كان بإمكانها أن تزيد من إنفاقها العسكري من جهة، و ترتقي بمستوى

(77) المصدر نفسه، ص 461.

(78) بيتر ستالنهايم و اخرون، بيانات الانفاق العسكري 1999 - 2008، التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2009 ، ترجمة عمر الايوبي و اخرون، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 307 - 308.

(79) المصدر السابق، ص 308.

(80) المصدر نفسه، ص 308.

التنمية الإقتصادية من جهة ثانية. و مع زيادة النمو الإقتصادي يزداد الإنفاق العسكري و توافر العملة الصعبة الذي يُمَكن الدولة من شراء المعدات و الأسلحة العسكرية المتطورة بشكل مستمر [81].

المطلب الثاني : المقومات غير المادية (المعنوية) :

و هي تشمل : مجموعة من المقومات غير الملموسة و الموضوعية، التي تكون مكملة للمقومات المادية من جهة، و توفر لإستراتيجية الدولة زخماً متضافراً يمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة من جهة أخرى و هي تشمل كل من :

أ - **الوحدة الوطنية :** تُعد الهوية الوطنية شيئاً أساسياً و واحداً من أهم الركائز في الدولة، فهي ليست العنصر الأساسي في حياة الفرد لأنها مهمة فقط، بل لأنها النقيض الكامل لما كان يُعد في الماضي جوهر الهوية الفردية، إذ بدأ الفرد يتحرر من خصوصياته الفردية من أجل الوصول الى الهوية الوطنية التي يشارك فيها مع المجتمع بصورة شاملة[82].

و عليه فإن تعزيز الإنتماء الوطني يؤدي الى تعزيز التوافق في الجوانب الثقافية و العرقية والدينية و الحضارية التي من شانها تعزيز الوحدة الوطنية و بالتالي إنعكاس ذلك على تفعيل أداء أستراتيجي أفضل و أشمل للدولة . إذ إنه لكل فرد توجد هويات متعددة تتنافس فيما بينها مثل العشيرة و الطائفة و العرق و القومية و الثقافة و الإقليم و التعليم و الحزب و الأيدولوجيا و غيرها و هي جميعاً تجتمع مع الهوية الوطنية التي تؤكد إنتماء الفرد لدولة معينة [83].

و على هذا الأساس، فان الدارسين للشخصية الوطنية و هويتها يرون أنها تتبلور من التنشئة الاجتماعية عبر مؤسسات النظام السياسي و الأحزاب السياسية و الجامعات و المعاهد و المدارس و دور العبادة التي تجمع الأفراد حول مجموعة من المشتركات الوطنية و المصالح العليا للدولة الأمر الذي يسهم في تكوين الشخصية الوطنية للأفراد و التي تكون مبنية على قيم الوحدة و التماسك و الإنتماء [84]. إذ يصب كل ذلك في خط فكري ثابت و مشترك بين الافراد يؤدي الى وحدة العمل و وحدة الهدف مما يعني أنَّ التماسك المجتمعي يؤدي دوراً في تحرك الدولة

(81) طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي (1965 - 1990)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص 38 - 39.

(82) صاموئيل هنتجتون، صدام الحضارات : اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب (مصر، سطور للنشر، 1999)، ص ص 203 - 208.

(83) المصدر نفسه، ص 208.

(84) لويد جنسن، مصدر سبق ذكره، ص 54.

محلياً و قومياً و عالمياً و بما يخدم الأهداف العليا للدولة و يساعد على تحقيقها بالطرائق المرجوة في إطار إستراتيجية مدروسة [85].

و عليه يمكن القول، إن وحدة الوطن تنعكس على وحدة الدولة و إستقرارها و بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف على أكمل وجه و العكس صحيح، فالوحدة الوطنية تشير الى أرتباط وثيق بالوطن و النظام السياسي و أيدلوجية ذلك النظام، مما يعكس السعي لتحقيق أهداف الدولة عبر إستراتيجية شاملة مرتبطة بتلك الوحدة و أهدافها [86].

ب - التماسك المجتمعي : إن التماسك المجتمعي يعكس عملية صهر الإنتماء الفئوي و العرقي داخل الدولة في كيان واحد، الأمر الذي يؤدي الى الترابط بين أفراد المجتمع في تفاعلاتهم كافة [87].

و على هذا الأساس، فإن التماسك المجتمعي يعنى بالروابط القومية و العلاقات الناتجة عن تفاعل الأفراد فيما بينهم في إطار المجتمع بالشكل الذي يجعل الأداء الوظيفي لبنى المجتمع يسير نحو المزيد من التفاعل، الذي يجعل الفرد ملتزماً بالمعايير المشتركة و بما يعمل على توحيد الفرد مع الجماعة الأمر الذي يساعد على إستقرار المجتمع مشكلاً بذلك وحدة سياسية و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية متينة و من ثم يدفعه الى تكريس جهوده و خططه كافة من أجل وضع إستراتيجيات هادفة و فعالة تخدم مصالح الدولة العليا [88]، و بذلك فان الدول تسعى الى تعزيز شخصيتها الوطنية عن طريق مجتمع متماسك ذو قومية ناضجة تعنى بتوحيد الأفراد في الفكر و العادات و التقاليد [89].

و إن وضع إستراتيجية فعالة يتطلب أن تكون الأمة متحدة حول قيم و أهداف موحدة تساعد في وضع إستراتيجية شاملة فعالة، إذ مهما كانت المشاكل داخل الدولة وجب على صانع القرار حلها لضمان الإستقرار ثم البدء في وضع تخطيط إستراتيجي سليم.

جـ- خبرة القيادة السياسية : توصف الخبرة السياسية بأنها اكتساب صانع القرار السياسي و إدارته للمعرفة و المهارة و قوة الملاحظة و الإدراك بصورة عفوية، للظواهر السياسية كافة التي تمر أمامهم، مما يولد لديهم التجربة جراء المشاركة في أحداث تلك الظواهر و وعيهم

(85) المصدر نفسه، ص 54.

(86) عدنان السيد حسين، الحراك العربي و الوحدة العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 5.

(87) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذِكره، ص 25.

(88) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 293.

(89) لويد جنسن، مصدر سبق ذكره، ص 61.

بها و إدراكهم لأسلوب التعامل معها، جراء الخبرة المكتسبة لديهم و المنعكسة في سلوكياتهم . إذ إن تكرار المواقف و الأحداث السياسية التي تتعامل معها القيادة يكسبها مهارة في التعامل و التعاطي معها، مما يؤدي الى إكتساب القيادة لخبرة واسعة جراء التجربة في ذلك المجال .

و بناءً على ما تقدم، فالقرارات السياسية، و لاسيما الإستراتيجية الحاسمة يجب أن تكون مدروسة بشكل دقيق، مما ينعكس على أداء صانع القرار الإستراتيجي و إدراكه الشخصي و خبرته الطويلة في ذلك المجال. فضلا عن، تأثيرات المقومات المادية و المعنوية الاخرى عليه، إذ إن إجتهاد صانع القرار الإستراتيجي الشخصي لا يأتي من فراغ بقدر ما يكون متأتياً من إستشاراته لذوي الخبرة و المعرفة في الاختصاصات نفسها. فضلاً عن معرفته و خبرته الطويلة في المجال نفسه، مما يساعده على تنمية إدراكه و تكوين صورة أكثر وضوحاً حول القرارات التي تخدم أهداف الدولة و إنعكاساتها التطبيقية في إستراتيجية فاعلة تخدم تلك الأهداف [90].

د - الموارد المعرفية و نظم المعلومات : و يراد بها الوسائل و الامكانيات العلمية و المعرفية المتاحة كافة التي تمتلكها الدولة، مجموعة الإمكانيات التقنية التي يُراد بها نظم معلوماتية معرفية تسهم في تطوير التكنولوجيا التي ينعكس تأثيرها في إدخال التغييرات على إنتاج السلع و الخدمات عبر تطويرها، بقصد خدمة أهداف الدولة في تلك الحقبة و بحسب متطلبات الحياة البشرية [91]، في ظل هذا التطور و التداخل الكبير الحاصل في مجالات الحياة العصرية، جراء تطور التكنولوجيا بشكل كبير من جانب، و قيام الثورة المعلوماتية من جانب آخر [92].

و عليه يمكن القول، إن المعلومات و المعرفة و التكنولوجيا أصبحت من أهم المصادر الواجب توافرها في جميع جوانب الحياة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية [93]، و يرى بعضهم، في هذا الجانب أن المعرفة و نظم المعلومات تُعد الأكثر ديمقراطية من بين مصادر القوة في الدولة ذلك لأنها متاحة أمام الجميع [94]. فضلًا

(90) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان، دار الزهران للنشر و التوزيع، 2008)، ص ص 140 - 143.

(91) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(92) احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42 (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص ص 28 - 29.

(93) المصدر نفسه، ص 29.

(94) غسان العزي، مصدر سبق ذِكره، ص 35.

عن، أن إستقرار أية دولة يكون مرهونا بمدى التقدم المعرفي و نظم المعلومات فيها، مما ينعكس إيجابيا على بناء تخطيط إستراتيجي فعّال يقود إلى إتخاذ قرارات تساعد على تفعيل إستراتيجية شاملة للدولة بإتجاه تحقيق الأهداف المرجوة كافة، بما يتناسب و إمكانيات البلاد المعروفة و المدروسة و مواردها عبر تلك النظم المعلوماتية [95].

إستخدام التقنية يساعد على الوصول الى التخطيط الإستراتيجي السليم، نتيجة الحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد على تفعيل التحليل الإستراتيجي لتكوين قاعدة متينة تعزز عملية إتخاذ القرار المناسب عبر المفاضلة بين البدائل المختلفة [96]، الأمر الذي يعكس مدى الأهتمام بهذا المقوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [97].

- **عسكرياً** : ترتبط القدرة العسكرية بصورة مباشرة بالقدرة المعرفية و النظم المعلوماتية [98]، و ذلك عبر إعتماد التكنولوجيا العسكرية الحديثة في تطوير مؤسسات الدولة العسكرية عبر تطوير أسلحتها كافة سواء كانت التقليدية أو الإستراتيجية أو النووية [99].
- **سياسياً** : فإن موارد المعرفة و نظم المعلومات تُعد جزءاً من الخطط الإستراتيجية المتكاملة التي تضعها الإدارة السياسية في الدولة بهدف تطوير العمل و الأداء بما يتناسب و أهداف سياستها العليا [100].
- **إقتصادياً** : فإن نظم المعلومات و موارد المعرفة تساعد على تفعيل العناصر البشرية و الآلية اللازمة لجمع البيانات و فرزها و تحويلها الى معلومات تفيد في تحقيق أهداف المنظمة أو المؤسسة بصورة متكاملة من جانب و تحسين و تطوير القدرة الإنتاجية و تطوير العمل بشكل كامل بما يتناسب مع متطلبات العصر من جانب آخر [101]، فالموارد المعرفية و نظم المعلومات تعززان قوة الدولة من خلال إستراتيجية شاملة عبر العمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية و رفعها و تخصيص أكبر وقت للمهام الإستراتيجية من ناحية الدراسة و التنفيذ، فضلاً عن إمكانية معالجة المشكلات المعقدة في وقت قياسي، مما يساعد على زيادة العوائد و تخفيض التكاليف و تطوير المؤسسة و العمل فيها، كما و تساعد نظم المعلومات على إشراك جميع القنوات الإدارية داخل المؤسسة في القرار الإستراتيجي و تطويره [102].

(95) احمد عارف الكفارنة، مصدر سبق ذِكره، ص ص 28 - 29.

(96) بلال خلف السكارنة، التخطيط الاستراتيجي، (عمان، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2010)، ص 388.

(97) دنيا جواد مطلك ، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(98) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(99) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذِكره، ص 26.

(100) بلال خلف السكارنة، مصدر سبق ذِكره، ص 389.

(101) المصدر نفسه، ص 389.

(102) المصدر نفسه، ص ص 389 - 390.

و عليه فإن الموارد المعرفية و نظم المعلومات تعززان الإدراك بما هو كائن و ما يجب أن يكون في صناعة إستراتيجيات فاعلة على كافة المستويات، تخدم متطلبات الدولة كافة [103].

(103) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

هـ - منظومة التحالفات العسكرية : إن الدول في زمن ما قبل الحرب الباردة كانت تميل إلى إقامة الأحلاف العسكرية سواء كانت إقليمية أو الدولية، بقصد تعزيز قوتها من جهة، و العمل على فرض تحكمها بسلوك الدول الأخرى ضمن التحالف من جهة أخرى، مما يؤدي إلى التنافس بين القوى و الذي ينعكس لاحقاً على قيام الحرب بين أطراف التحالف، الأمر الذي يعني أن التحالفات تتسم بالصراع على السلطان و النفوذ، مما يؤدي الى التركيز على توظيف الإستراتيجية بصورتها العسكرية و تخصيص الموارد جميعها في هذا الجانب، للبروز بوصفها دولة فاعلة على الساحة الدولية و قوة تسيطر على باقي الدول [104].

(104) رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الاقليمية مرحلة بعد الحرب الباردة : انموذج جنوب و جنوب شرق و شرق اسيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص ص 20 - 22.

على هذا الأساس، عدت التحالفات العسكرية في تلك الحقبة بمثابة الإتفاق الرسمي بين الدول في مجال إستخدام القدرات العسكرية المتبادلة، أو القتال جنباً إلى جنب ضد عدو مشترك، بهدف حماية الأمن القومي لدول المنظومة من التهديدات التي قد تلحق بها من الدول خارج تلك المنظومة [105].

(105) ممدوح محمود مصطفى منصور، دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي و دور الاحلاف في توازن القوى و استقرار الانساق الدولية، (القاهرة، بلا دار نشر، 1997)، ص ص 137 - 152.

بذلك أصبحت التحالفات تأخذ المنحى الإستراتيجي الذي يُراد به إحلال التعاون بين الدول موضع التحالف، بدلاً من إحلال الصراع و التنافس و ذلك لكي يتم الإستفادة من مميزات الأرباح و المنافع و المكاسب المادية و المعنوية بين أطراف التحالف خدمةً لإستراتيجيات تلك الدول بصورة شاملة، مما يحقق أكبر قدر من توظيف الإمكانيات و الموارد و تخصيصها في جوانب الدولة كافة، مثل الدخول في تعاون إستراتيجي يضمن إستيراد السلع و الخدمات و المواد الاولية و تصديرها و نقل التكنولوجيا و التعليم، مما يعكس تقدم الدول و تطور متطلباتها بعد الحرب الباردة، إلى جانب الإهتمام بالتحالفات ذات الطابع العسكري [106].

(106) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذِكره، ص 7.

و - الإنفتاح على الأسواق العالمية : نتيجة التغيرات الحاصلة على

العالم بعد الحرب الباردة، و قيام الأحلاف ذات الأبعاد المختلفة، بغية العمل على تحقيق أهداف دول الحلف، قامت تكتلات إقتصادية تسعى لخلق حالة تكامل في تلبية أهداف دول التكتل [107]، ضمن آليات تتميز بمرونة عالية تفترض نمط التنسيق التعاوني بين الوحدات السياسية عن طريق المؤسسات الإقتصادية الفاعلة مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و أسواق الأوراق العالمية و الدول الصناعية المتقدمة[108].

فالدول الفاعلة الكبرى تحتاج لفرض إستراتيجيتها على الدوام و تقويتها في النظام الدولي في الجوانب كافة مما يفرض حاجتها إلى الموارد الأولية التي لا يمكن مهما بلغت من قوة أن توفرها ما لم تستعن بمصادر خارجية، مما يفرض عليها الدخول في تكتلات و أحلاف إقتصادية تساعدها في التعامل مع الدول إقتصاديا للحصول على حاجاتها، خاصةً مع دخول دول العالم الثالث ذات الموارد الأولية الكبيرة في تلك الأحلاف[109].

مما يعكس ظاهرة الإعتماد الدولي المتبادل عن طريق الشراكات العابرة للحدود، و التي حققتها بدورها في شراكات إستراتيجية بين الدول، خدمة لتحقيق أهدافهم و مصالحهم الإستراتيجية العليا، ذلك أن سياسة الإنفتاح تؤدي الى تطور الدولة و زيادة التخصيص الأمثل للموارد و تلافي تبديدها و فتح الأسواق الوطنية و توسيعها و إستثمار رؤوس الأموال و زيادة الخدمات و العمالة و تلافي البطالة في الأقليم و العمل على تحفيز التكتل، عن طريق التعاون و التبادل و التنسيق بين الدول كافة، لتلبية إحتياجاتها من الموارد و المقومات التي تساعدها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، مما يعزز فرص الإستقرار و التعاون و فرض زيادة التنمية و تفعيل الإستثمار و زيادة الدخل القومي للدولة، مما يتيح لها تعزيز قوتها و هيبتها بصورة أكبر في الإقليم عبر إستراتيجية فاعلة، تتحكم عن طريقها رؤوس الأموال الكبرى جراء زيادة تجارتها و تعاونها مع باقي الدول [110].

و عليه نستنتج، أن مفهوم التحولات في الإستراتيجية إنما يراد به منعطف في المسار الإستراتيجي أو التوجهات الإستراتيجية في الدولة تأسيساً على تغييرات سياسية و إقتصادية و أمنية و عسكرية، بغية تحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة، و بما يعزز دورها الفاعل

(107) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 287.
(108) دنيا جواد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص ص 49 - 56.
(109) المصدر نفسه، ص 56.
(110) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة مركز ابحاث الخليج، 2004)، ص ص 50 - 53.

في السيطرة و فرض هيمنتها و ضمان تحقيق مصالحها، على وفق ترتيبات إستراتيجية مسبوقة بتكتيكات متعددة و حقب زمنية مختلفة، تعززت و برزت و تطورت بفعل المقومات المادية و المعنوية.

الخاتمة :

وفي الختام، فإن الإستراتيجية مفهوم حيوي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، فعلى الرغم من أن الإستراتيجية متجذرة أصلاً في القطاع العسكري، إلا أنها تغلغلت الآن في جميع جوانب الحياة وجميع القطاعات. و أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة لتحقيق الأهداف المرجوة في مختلف المجالات. و تشمل هذه الاستراتيجيات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية. تم تصميم كل من هذه الإستراتيجيات لتحقيق أقصى قدر من تحقيق الأهداف داخل البلد. إذ إن النجاح في تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات الداعمة يعتمد على : وضوح الأهداف، والتماسك المنطقي، وعدم التناقض، والواقعية. ومن الضروري دمج وتوظيف المقاومات المادية، والمعنوية لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال.

الإستنتاجات :

1- تعد الإستراتيجية وسيلة لتحقيق الأهداف، حيث على الرغم من أصلها العسكري، إلا أنها أصبحت تستخدم في جوانب الحياة والقطاعات كافة. الأمر الذي جعلها تخرج عن طابعها العسكري و تتفرع إلى إستراتيجيات مختلفة. و التي تستخدم لتحقيق الأهداف المرجوة في الجانب أو القطاع الذي وجدت فيه.

2- تُقسم الاستراتيجية إلى أنواع و أنماط عدة، مثل : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية. يهدف كل نوع من هذه الاستراتيجيات لتحقيق أكبر قدر من الأهداف في الدولة التي تنفذ فيها. ومن المهم أن تدعم هذه الاستراتيجيات السياسات التي تتبعها الدولة في أوقات السلم والحرب، وذلك استنادًا إلى استراتيجيتها المعتمدة.

3- يعتمد نجاح الإستراتيجيات ودعمها للسياسات على وضوح الأهداف والتماسك المنطقي بينها وعدم التناقض، فضلاً عن واقعيتها. فهذا يساعد على تنفيذ الإستراتيجية بفعالية قصوى وتكاليف أدنى لتحقيق تلك الأهداف.

4- ومن أجل تحقيق ذلك، يجب توفر مقومين أساسيين هما : المقوم المادي والمقوم المعنوي، والسعي لتكاملهما و توظيفهما بشكل صحيح. فقط ومن ذلك مكن تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وضمان نجاح الإستراتيجية المعتمدة و إستمراريتها من جهة أخرى.

5- أن فعالية الإستراتيجية تعتمد على وضوح الأهداف وتماسكها، وعلى إستخدام التكنولوجيا، و الموارد المتاحة بشكل ملائم.

قائمة المصادر:

أولاً : الكتب :

1- ادوارد ميد ميل و اخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة (الكتاب الاول)، ترجمة : محمد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1956)

2- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان، دار الزهران للنشر و التوزيع، 2008)

3- اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، (الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، 1973)

4- آندريه بوفر، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية الحديثة، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1988)

5- بيتر فالنستين، مدخل الى فهم تسوية الصراع (الحرب و السلام و النظام العالمي)، ترجمة : سعد فيصل السعد و محمد محمود دبور، (الاردن، المركز العالمي للدراسات السياسية،2006)

6- بيتر ستالنهايم و اخرون، بيانات الانفاق العسكري 1999 - 2008، التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2009 ، ترجمة عمر الايوبي و اخرون، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

7- بلال خلف السكارنة، التخطيط الاستراتيجي، (عمان، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2010)

8- بيير سيليريه، الجغرافية السياسية و الجغرافية الاستراتيجية، ترجمة : احمد عبد الكريم، (دمشق الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1988)

9- تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الامريكي، ترجمة : وليد شحاذه، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2009)

10- ثابت عبد الرحمن ادريس و جمال محمد المرسي، الادارة الاستراتيجية : مفاهيم و نماذج و تطبيق ، (الاسكندرية، الدار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، بلا سنة)

11- جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة مركز ابحاث الخليج، 2004)

12- حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية و الدستورية المقارنة، (بغداد، مكتبة السنهوري، 1986)

13- ستيفن توليو و توماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن : قاموس

مصطلحات الاسلحة و نزع التسلح و بناء الثقة، (سويسرا، منشورات الامم المتحدة ، 2003)

14- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية : بعد انتهاء الحرب الباردة، (الاردن، دار الزهران للنشر و التوزيع، 2012)

15- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان، دار الوائل للطباعة و النشر و التوزيع ،2000)

16- سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك اوباما، (الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع ، 2013)

17- سوكولوفسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، تعريب و تعليق : خيري حماد، (بيروت، منشورات عالم الكتاب، بلا سنة)

18- صاموئيل هنتجتون، صدام الحضارات : اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب (مصر، سطور للنشر، 1999)

19- صباح عبد الحميد الشيخلي، معيار الوطنية و المواطنة في تشكيل الاجهزة الامنية العراقية، محررا في : علاء عكاب خلف، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، (بغداد، بيت الحكمة، 2011)

20- صلاح نيوف، مدخل الى الفكر الاستراتيجي، (الدانيمارك، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، بلا سنة)

21- طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي (1965 - 1990)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)

22- عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، (بغداد، دار الرقيم للنشر و التوزيع، 2004)

23- عبد الاله علي حسن البلداوي، كشكول القائد السياسي و العسكري و الامني، (بغداد، مركز عكبرا للدراسات و البحوث، 2007)

24- عامر هاشم عواد، دور المؤسسة الرئاسية في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)

25- عصام سليمان، المدخل الى علم السياسة، (بيروت، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989)

26- علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، 2003)

27- علي بريم اغلو، الحوار العربي - التركي : بين الماضي و الحاضر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)
28- غسان العزي، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي و القوى العظمى، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوليف، 2000)
29- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد، مطابع اياد للطباعة الفنية، 1988)
30- ليدل هارت، الاستراتيجية و تاريخها في العالم، ترجمة : الهيثم الايوبي، (بيروت، منشورات دار الطليعة، 1967)
31- ليدل هارت، التاريخ فكراً استراتيجياً، ترجمة و تعريب : حازم طالب مشتاق، (بغداد، طبع الدار العربية ، 1988)
32- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة : محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، (السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989)
33- مارتن غرفيثس و تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (الامارات العربية المتحدة مركز ابحاث الخليج، 2008)
34- ممدوح محمود مصطفى منصور، دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي و دور الاحلاف في توازن القوى و استقرار الانساق الدولية، (القاهرة، بلا دار نشر، 1997)
35- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبه النهضة المصرية، 1989)
36- محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، (السودان، شركة مطابع العملة، 2009)
37- محمود احمد عزت البياتي، مرتكزات الامن و الدفاع، محررا في : علاء عكاب خلف، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، (بغداد، بيت الحكمة، 2011)
38- منير شفيق، الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب : من السيوف و الدروع الى الصاروخ و الانفاق، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
39- موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة : جمال الاتاسي و سامي الدروبي، دمشق، دار دمشق للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)
40- هاري آر. بارغر، الاستراتيجية و محترفوا الامن القومي : التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين، ترجمة : رابح محرز علي، (ابو ظبي،

مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2011)
41- هنري كسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية و دبلوماسية الامم المتحدة، ترجمة : حازم طالب مشتاق، (بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1987)
42- يونس محمد الذرب، الاستراتيجية العسكرية آبان الفتوحات الاسلامية، (فلسطين، مديرية التدريب العسكري و التطوير القتالي، 2001)

ثانياً : الدوريات العلمية :

1- احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42 (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2009)
2- امين محمود عطايا، الاستر اتيجية العسكرية الاسر ائيلية، دراسات استر اتيجية، العدد 19، (ابو ظبي، 1998)
3- عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستر اتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، العددان 38 - 39، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009)
4- عدنان السيد حسين، الحراك العربي و الوحدة العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

1- دنيا جواد مطلك، الاقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008،
2- رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الاقليمية مرحلة بعد الحرب الباردة : انموذج جنوب و جنوب شرق و شرق اسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012

رابعاً : المصادر الأجنبية :

First: Books:

1- Edward Mead Mill and others, Pioneers of Modern Strategy (Book I), translated by : Mohamed Abdel Fattah Ibrahim, (Cairo, Egyptian Renaissance House, 1956)

2- Emerson M.S Niou and Peter C. Ordeshook , Strategy and Politics : An Introduction to Game Theory (New York , Routledge , 2015)

3- Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Foreign Policy, (Amman, Dar Al-Zahran for Publishing and Distribution, 2008)

4- Iskandar Mustafa Al-Najjar, Introduction to International Economic Relations, (Kuwait, Publications Agency for Publishing, 1973)

5- Andre Bover, Introduction to Modern Military Strategy, (Baghdad, Dar al-Hurriya for Printing, 1988)

6- Peter Wallenstein, Introduction to Understanding Conflict Resolution (War, Peace and World Order), translated by : Saad Faisal Al-Saad and Mohammed Mahmoud Dabour, (Jordan, International Centre for Political Studies, 2006)

7- Peter Stalnheim et al, Military Spending Data 1999-2008, Arms, Disarmament and International Security Yearbook 2009, translated by Omar Al-Ayoubi et al, (Beirut, Centre for Arab Unity Studies, 2009)

8- Bilal Khalaf Al-Sakarneh, Strategic Planning, (Amman, Dar Al-Maysara for Publishing and Distribution, 2010)

9- Pierre Sellier, Geopolitics and Geostrategy, translated by : Ahmed Abdul Karim, (Damascus, Al-Ahali for Printing, Publishing and Distribution, 1988)

10- Terry L. Dibble, Foreign Affairs Strategy and the Logic of American Governance, translated by : Waleed Shahada, (Beirut, Dar al-Kitab al-Arabi, 2009)

11- Thabit Abdul Rahman Idris and Jamal Mohammed Al-Marsi, Strategic Management: Concepts, Models and Application, (Alexandria, Al-Dar Al-Jamaa

for Printing, Publishing and Distribution, no year)

12- John Bellis and Steve Smith, The Globalisation of World Politics, (United Arab Emirates, Gulf Research Centre, 2004)

13- Hassan Mohammed Shafiq Al-Ani, Comparative Political and Constitutional Systems, (Baghdad, Al-Sanhouri Library, 1986)

14- Stephen Tullio and Thomas Schmalberger, Towards Agreement on Security Concepts: A Dictionary of Arms, Disarmament and Confidence Building, (Switzerland, United Nations Publications, 2003).

15- Saad Haqi Tawfiq, Nuclear Strategy: After the End of the Cold War, (Jordan, Dar Al-Zahran Publishing and Distribution, 2012)

16- Saad Haqi Tawfiq, Principles of International Relations, (Amman, Dar Al-Wael for Printing, Publishing and Distribution, 2000)

17- Saad Shaker Shibli, US strategy towards the Middle East during the administration of President Barack Obama, (Jordan, Dar Hamed for Publishing and Distribution, 2013)

18- Sokolovsky, Soviet Military Strategy, Arabic translation and commentary: Khairi Hammad, (Beirut, Book World Publications, no year)

19- Samuel Huntington, The Clash of Civilisations: Remaking the World Order, translated by : Talaat Al-Shayeb (Egypt, Sotoor Publishing, 1999)

20- Sabah Abdul Hamid al-Sheikhli, The criterion of patriotism and citizenship in the formation of the Iraqi security services, editor in : Alaa Akab Khalaf, The strategy of building the Iraqi state after the US withdrawal, (Baghdad, Beit al-Hikma, 2011).

21- Salah Nayouf, Introduction to Strategic Thought, (Denmark, Arab Open Academy in Denmark, no year)

22- Talal Mahmoud Kedawi, Israeli Military Spending (1965-1990), (Beirut, Centre for Arab Unity Studies, 1997)

23- Abdul Qader Mohammed Fahmi, Introduction to the Study of Strategy,

(Baghdad, Dar Al Raqim for Publishing and Distribution, 2004)

24- Abdullah Ali Hassan Al-Baldawi, The Political, Military and Security Leader's Kiosk, (Baghdad, Akabra Centre for Studies and Research, 2007)

25- Amer Hashim Awad, The Role of the Presidential Establishment in Shaping US Comprehensive Strategy after the Cold War, (Beirut, Centre for Arab Unity Studies, 2010)

26- Essam Suleiman, Introduction to Political Science, (Beirut, Dar al-Naqlaf for Printing, Publishing and Distribution, 1989)

27- Ali Ahmed Haroun, Foundations of Geopolitics, (Cairo, Dar al-Fikr al-Arabi for Printing and Publishing, 2003)

28- Ali Birimoglu, Arab-Turkish Dialogue: Past and Present, (Beirut, Centre for Arab Unity Studies, 2010)

29- Ghassan al-Azzi, Power Politics: The Future of the International System and the Great Powers, (Beirut, Centre for Strategic Studies, Research and Synthesis, 2000)

30- Kazim Hashim Nehme, Al-Wajeez in Strategy, (Baghdad, Iyad Press for Technical Printing, 1988)

31- Liddell Hart, Strategy and its history in the world, translated by : Al-Haitham Al-Ayoubi, (Beirut, Dar Al-Tali'ah Publications, 1967)

32- Liddell Hart, History as a Strategic Thought, Translation and Arabisation: Hazem Taleb Mushtaq, (Baghdad, printed by Arabic House, 1988)

33- Lloyd Jensen, The Interpretation of Foreign Policy, translated by : Mohammed bin Ahmed Mufti and Mohammed al-Sayed Salim, (Saudi Arabia, Deanship of Library Affairs, 1989)

34- Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, (United Arab Emirates, Gulf Research Centre, 2008)

35- Mamdouh Mahmoud Mustafa Mansour, A study in the origins of international alliance theory and the role of alliances in the balance of power

and the stability of international patterns, (Cairo, no publishing house, 1997)

36- Mohamed Elsayed Selim, Foreign Policy Analysis, (Cairo, Egyptian Renaissance Library, 1989)

37- Mohamed Hussein Abu Saleh, National Strategic Planning, (Sudan, Alamalah Press Company, 2009)

38- Mahmoud Ahmed Ezzat al-Bayati, Pillars of Security and Defence, edited in: Alaa Akab Khalaf, Strategy for building the Iraqi state after the US withdrawal, (Baghdad, Beit Al-Hikma, 2011)

39- Mounir Shafiq, Strategy and Tactics in the Art of the Science of War: From Swords and Shields to Missiles and Tunnels, (Beirut, Arabic Science Publishers, 2008)

40- Maurice Duverger, Introduction to Political Science, translated by : Jamal Alatasi and Sami Al-Droubi (Damascus, Damascus House for Printing, Publishing and Distribution, 2009).

41- Harry R. Barger, Strategy and National Security Professionals: Strategic Thinking and Strategy Formulation in the Century

42- Henry Kissinger, American Strategic Doctrine and United Nations Diplomacy, translated by : Hazem Taleb Mushtaq, (Baghdad, Dar Wasit for Studies, Publishing and Distribution, 1987)

43- Younis Muhammad al-Zarb, Military Strategy during the Islamic conquests, (Palestine, Directorate of Military Training and Combat Development, 2001)

Secondly: Scientific journals:

1- Ahmed Aref Al-Kafarneh, Factors affecting the decision-making process in foreign policy, Journal of International Studies, Issue 42 (University of Baghdad, Centre for International Studies, 2009)

2- Amin Mahmoud Ataya, Israeli Military Strategy, Strategic Studies, Issue 19, (Abu Dhabi, 1998)

3- Adel Abdul Hamza Thajil, The impact of strategic employment in achieving

state goals, Journal of Political Science, Nos. 38 - 39, (University of Baghdad, Faculty of Political Science, 2009)

4- Adnan Al-Sayed Hussein, The Arab Movement and Arab Unity, Journal of Political Science, No. 34, (Beirut, Centre for Arab Unity Studies, 2012)

Thirdly: Theses:

1- Dunya Jawad Mutlaq, The New International Regionalism in the Post-Cold War World, Unpublished doctoral thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, Baghdad, 2008.

2- Rafal Hashim Mohammed, China's role in the post-Cold War regional balances: South, Southeast and East Asia, Unpublished Master Thesis, University of Baghdad, Faculty of Political Science, Baghdad, 2012.